IUGJHR
Vol 26, No 2, 2018, pp 384-411

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2017-06-07)، تاريخ قبول النشر (2017-07-26)

الجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر (دراسة على عينة من الجمعيات الخيرية في محافظة جرش)

أ. ساندي عبدالله العتوم [1]

د. لبنى مخلد العضايلة [1,*]

[1] قسم الخدمة الاجتماعية - جامعة البلقاء التطبيقية - كلية الأميرة رحمة الجامعية - الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: ladayleh@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على دور الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر في محافظة جرش، من خلال التعرف إلى آليات عملها، والإستراتيجيات التي تتبعها، وكذلك التعرف على المعوقات التي تحد من أدائها. من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم أخذ العينة بالطريقة الطبقية القصدية، حيث تم اعتماد سنة تأسيس الجمعيات الخيرية كطبقة لاختيار العينة، وبناءً عليه تم اختيار(41) جمعية خيرية وذلك من أصل (71) جمعية في محافظة جرش، وتم اختيارهم من خلال الاستعانة برؤساء الجمعيات الخيرية ، وأعضاء الهيئات الإدارية البالغ عددهم (123) عضواً كممثلين عنها، .والتي تشكل ما نسبته (58%) من مجتمع الدراسة؛ ، تم أستخدام الرزمة الأحصائية للعلوم الأجتماعية (spss) إذ طبقت الدراسة الاساليب الاحصائية البسيطة وإحصائيات متقدمة من أختبار تحليل التباين t-test لبيان الفروق والدلالات الإحصائية للمتغيرات. واستخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA . وكانت أبرز نتائج الدراسة: أن آليات عمل الجمعيات الخيرية في محافظة جرش للحد من الفقر تتلخص في المطالبة بتعديل بعض التشريعات القائمة، والكشف عن ضعفها وكثرت ثغراتها لتحقيق الهدف المنشود؛ أما أهم الإستراتيجيات التي تستخدمها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر هي إستراتيجية التشبيك مع الحكومة، يليها ممارسة القوة والضغط، ومن ثم إستراتيجية التشبيك مع جمعيات مشابهة، أما بالنسبة لأهم المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية في محافظة جرش، فكانت المعوقات التشريعية ،فالمعوقات التمويلية، فالمعوقات المجتمعية، فالمعوقات الإدارية على التوالي، كما أظهرت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوقات التى تواجهها الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس.

كلمات مفتاحية: النصّ ، الإحالة ، الروابط التركيبية ، التماسك النصّي.

Charities Societies and their Role in poverty Reduction AStudy on a Sample of Charities in Jerash

Abstract

The study aimed to identify the role of charities in reducing poverty in jerash, through identifying their mechanisms of action, strategies, as well as to identify the obstaccles that limit their performance. In order to achieve study objectives, sample were chosen using the intentional class approach, by adopying the founding of charities as a class for selection of sample, and therefore 41 poverty concerned charities were selected out of the 71 associations that are located in Jerash governorate, by the help of head, representatives and member of the charities, bringing the total of administrative bodies to 123 member representatives, which constitutes of 58% of the study population; and by using the statistical package for social Sciences (spss), which was applied to study Statistics and beside advanced statistical methods to test analysis of variance t-test to demonstrate the differences and statistical indications of variables, beside the use of analysis of variance ONE WAY ANOVA.

The study found a range of results, most notable: that the work of charities mechanisms in jerash is cliam to amend some of the existing legislation, and the disclosure of weakness and numerous gaps to achieve the desired goal, turned out to be the most important strategies used by charities in the reduction of poverty are networking with governments strategy, followed by the exercise of force and pressure, and then networking with similar strategy associations, The study showed that the obstaclce and constrains that constrains that are facing the charities in jerash Governorate ware legislative, financial, community and administrative respectively, and the result showed no statistically singnificant differences in the level of constraints faced by charities attributed to the years of establishment variable.

Keywords: text, reference, structural ties, textural coherence

المقدمة:

لقد أصبح العمل الخيري التطوعي ضرورة من ضروريات التنمية المجتمعية ، لما له من رسالة اجتماعية تهدف إلى المشاركة في التنمية وتقوية دعائم المجتمع ، جنباً إلى جنب مع جهود الحكومة؛ والعمل التطوعي نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد بصورة فردية أو جماعية ، من خلال الجمعيات والمؤسسات دون انتظار عائد مادي وذلك بهدف تطوير المجتمع وإشباع حاجات الأفراد.

وفي المجتمع الأردني يتم العمل التطوعي من خلال أساليب وآليات ذات طابع مؤسسي ، ووفق أولويات ومواءمة بين الموارد والاحتياجات ، ومن أبرز هذه المؤسسات منظمات المجتمع المدني بنوعيها الرعائي والتنموي ، فهي تعبر عن الشكل المعاصر للعمل الخيري التطوعي .

وتأتي أهمية العمل الخيري التطوعي كوسيلة فاعلة للنهوض بالمجتمع ، ابتداءً من المجتمع المحلي على مستوى الحي أو القرية أو المدينة ، وصولاً الى المجتمع ككل ، فالعمل الخيري التطوعي ما هو إلا وسيلة مشاركة في الوقت والجهد والمال الذي يبذله الإنسان في خدمة مجتمعه ، فالمؤسسات الحكومية لا تستطيع أن تلبي إحتياجات مواطنيها وأفرادها ، فكلنا على علم أن حاجات الأفراد والجماعات في تغيير مستمر، وأن تعقيدات الحياة أفرزت تزايداً في المتطلبات والحاجات اليومية، لذلك فأن الحاجة ملحة وبشكل متزايد لتكملة الجهود الحكومية بجهود من المؤسسات الاجتماعية ممثلة بالجمعيات الخيرية.

وفي هذا السياق يأتي دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية في المجتمع، من خلال تنظيمها للعمل الأهلي والتطوعي الذي يساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة. وقد مرت الجمعيات الخيرية منذ بداية ظهورها بمراحل تطور عديدة حتى أصبح من الممكن قياس مصداقيتها من خلال ما تقوم به من دور في عملية التنمية الاجتماعية، لتشارك الحكومة في عملية التنمية هذه ، وتكملُ دورها في بعض الجوانب التي تكون الجمعيات الخيرية أكثر قدرة على استيعاب احتياجات المجتمع . لذا جاءت هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على الجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر في محافظة جرش .

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر على الصعيدين العربي و الدولي ، وقد شكلت تلك الدراسات ثروة معرفية من الخبرات والمعلومات لدى الباحثة ،وأفادتها بحصيلة ما توصل إليه الباحثون من قبل في دراساتهم السابقة ، أما على الصعيد الأردني فقد لاحظت الباحثة _ضمن حدود علمها_ قلة عدد الدراسات العلمية التي تناولت الجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر ، وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات :-

أجرى رفعت، الفاعوري، (1997) دراسة بعنوان" الجمعيات الخيرية في محافظة إربد: واقع وطموحات "هدفت الدراسة إلى الاطلاع على واقع الجمعيات الخيرية في محافظة إربد من حيث مستوى الخدمات المقدمة والمعوقات التي تواجهها ، وتحديد المشاكل الإدارية والمالية ،واشتملت عينة الدراسة على (433) فردا ممن هم أعضاء عاملون في الجمعيات الخيرية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك نقص في مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات ، فضلاً عما تُعانيه الجمعيات من نقص التمويل المالي ،وإن الجمعيات الخيرية لا تهتم بإجراء دراسات حالة عن المتقدمين بطلبات المساعدة .

أعد خليل، نخلة، (1999) دراسة بعنوان " مؤسساتنا الأهلية ودورها في فلسطين – نحو تنمية مجتمعية"هدفت الدراسة للتعرف على دور المؤسسات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني، والتعريف بها في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث تاريخ نشأتها وأنواعها وأهدافها والمشاكل التي تواجهها ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ، قيام المنظمات الأهلية الفلسطينية بمهام متنوعة من النواحي الإقتصادية والزراعية والصناعية ،وخدمات التعليم والصحة والإغاثة ، ويبرز دور المنظمات بشكل واضح في أوقات الأزمات مثل الانتفاضة ، عدم تطوير الواقع الإداري والتشريعي للمنظمات الأهلية بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة كأحد المعوقات التي تواجه المؤسسات الأهلية، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية من أجل التخلص من التبعية للمول الأجنبي ، وضرورة تطوير الكادر الإداري لهذه المنظمات من أجل تحسين دورها .

قام محمد مطيع مؤيد، ، (2000) دراسة بعنوان " دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية :دراسة ميدانية في مدينة دمشق " هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية ، التي أجريت باستخدام المنهج (دراسة حالة) ، ومنهج المسح الاجتماعي بواسطة العينة العشوائية الطبقية المكونة من الجمعيات الخيرية التي بلغت (92) جمعية خيرية وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الجمعيات الخيرية لا تنفذ مشاريع تنموية، وإنما يقتصر دورها على اصدار بعض النشرات ، وتعاني من نقص في التمويل ،وعدم الدراية الكافية لدى الجمعيات الخيرية في الأنظمة والقوانين والتعليمات الإدارية الناظمة لعمل الجمعيات الخيرية .

دراسة حسن مصطفى ، (2005) بعنوان "منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر" هدفت إلى تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ،وتحديد العوامل المؤثرة على شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، محاولة التوصل إلى مجموعة من المحكات التي تفيد في تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وكان من أهم نتائجها ؛ وجود قصور في العنصر البشري في منظمات المجتمع المدني خاصة من المتطوعين،وإن منظمات المجتمع المدني لا تجيد فن ممارسة الضغط والتشبيك، وقلة الدعم الحكومي لمنظمات المجتمع المدني مما يحد من شراكتها في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

وقامت صافينار محمد ابو زيد (2006) بإجراء دراسة بعنوان"إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعي للفقراء" هدفت إلى تحديد إسهامات مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الحقوق الاجتماعية للفقراء، وكان من أبرز نتائجها؛ إن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق الفقراء عن طريق تنظيم حملات للمطالبة بتعديل بعض القوانين، وتنظيم حملات التضامن مع بعض الفئات ، وإن ثمة تعاوناً قائماً بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم المعونات المالية ،وتبادل المعلومات ،والخبرات، وتنفيذ المؤتمرات المشتركة، وإن ذلك التعاون يساعد على تحقيق الحقوق الاجتماعية للفقراء.

قام وفاء الشتات وجلال الكفارنة (2010) دراسة بعنوان " الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية " هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة؛ توجد في المنظمات جهات مختصة لتوثيق تفاصيل الفئات المهمشة والفقيرة ،بالإضافة إلى وجود باحثين ميدانيين يقومون بزيارات ميدانية لتوثيق بيانات هذه الحالات ، وإنه يوجد ضعف في التنسيق ما بين المنظمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمشة ، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين المنظمات الأهلية فيما بينهم .

أعدت نجلاء دراغمة، ، (2010) دراسة بعنوان"دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة نابلس، وآفاق تعزيزها" هدفت الدراسة للتعرف إلى دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والصعوبات التي تواجه عملها ، تكونت عينة الدراسة من (75) خبيراً وقائدا بالعينة القصدية ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : إن للجمعيات الخيرية دوراً متوسطاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تسهم في دعم التعليم ومحاربة الأمية ،وتعمل على تقديم وتنمية القطاع الصحي من خلال تقديم أيام طبية مجانية ، وخدمات الرعاية الأولية للأطفال والنساء ،وفي ضوء النتائج خرجت الباحثة بمجموعه من التوصيات وأهمها ضرورة اهتمام الجمعيات الخيرية بتوفير الدعم المادي الخاص بأنشطتها ،وتوفير صناديق لمنح القروض للمنتسبين لهذه الجمعيات .

وفي دراسة عبد الرحيم شهاب، ، (2013) بعنوان " دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة " هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة ،وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية عددها (213) فرداً يعملون في (63) منظمة ،وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن المنظمات الأهلية تعاني من ضعف في التمويل، وعدم كفاية الموارد المالية لتنفيذ برامجها التنموية بسبب ضعف الدعم الحكومي للمنظمات، وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتنويع مصادر التمويل الداخلية، وتفعيل أسس التنسيق والشراكة، وتكامل الأدوار ما بين المنظمات الأهلية والقطاع الحكومي .

الدراسات الأجنبية:

قام زيسر باميلا (Seizer Pamela,1999) بدراسة عنوانها "إسهامات المنظمات غير الحكومية في صنع سياسات الرعاية في العالم" وهدفت الدراسة للتعرف إلى إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية في العالم ،وذلك من خلال تحليل عينة من تلك المنظمات، وتوصلت الدراسة ،إن لمنظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، من خلال التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية والموارد المالية، وتبادل الخبرات والكفاءات ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التعاون بين تلك المنظمات والمنظمات الحكومية.

أجرى أندرسون دونالد (Anderson,1999) دراسة بعنوان "الجهود التقليدية للجمعيات الخيرية وعلاج مشكلة الفقر " هدفت الدراسة للتعرف إلى جهود الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر وذلك من خلال تحليل عينة من الجمعيات الخيرية، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تلعب دوراً رائداً في تحسين الأنظمة التعليمية والرعاية الصحية، وإن هناك فروق في مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية للحد من الفقر يعزى لمتغير جنس المبحوثين ، حيث كانت الإناث الأقدر على تقديم الخدمات والأنشطة للفقراء والمحتاجين .

أجرى الكفاوين (Al _ Kafawin,2002) دراسة بعنوان " العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومية في الأردن " هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، واشتملت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (76) منظمة غير حكومية في الأردن، بالإضافة إلى إجراء مقابلات معمقة مع واضعي السياسات وممثلي المنظمات غير الحكومية، وقد خلصت الدراسة إلى إن المنظمات في الأردن تعتمد على تقديم خدمات الإغاثة ،وتعتقد المنظمات الحكومية وغير الحكومية إنه من الضروري تعديل القانون الحالي الذي ينظم إنشاء المنظمات غير الحكومية .

وفي دراسة باريت وديتزل (Barrett G& Ditzel Mic, 2002) دراسة تحليلية بعنوان " المجتمع المدني والمؤسسات الوسطية في منطقة تشيلي الريفية "هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ، ودور تلك المؤسسات في تنمية المجتمع في (تشيلوى) في شيلي ،وإستهدفت الدراسة تحليلاً للمعوقات التي تواجه المشاركة المحلية التقليدية والهيئات الأهلية الوسيطة بين الدولة والمجتمع ،وقد استخدمت الدراسة في منهجيتها دراسة الحالة لواحدة من المنظمات العاملة في الريف بوصفه من المناطق المحرومة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ،وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن المؤسسات الأهلية الوسيطة قد لعبت دوراً مؤثراً وحيوياً في عملية التنمية في المجتمع الريفي على كافة الأصعدة : الاجتماعية والاقتصادية والصحية، غير أن هذه الخدمات تقدم على المدى القصير، ومن ثم عدم وجود إستراتيجية طويلة المدى ذات قدرة بنائية عالية تتلاءم وواقع المجتمع الموجودة فيه، وأوصت الدراسة أن يتم وضع إستراتجيات بعيدة المدى لحماية الأسر في المناطق المحرومة مثل: الادخار ، وبرامج الأمان الاجتماعي ،والتأمين الأصغر، وتزويدهم بالمنح الصغيرة وفرص العمل .

قام نادانجوا (Ndangwa, 2006) بدراسة استطلاعية بعنوان " المجتمع المدني وتقليص الفقر في جنوب أفريقيا "هدفت للتعرف على الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفقر في جنوب إفريقيا ، وتم استخدام المقابلات والرجوع إلى الوثائق والتقارير السنوية للمؤسسات غير حكومية، وتوصل الباحث إلى إن معظم الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات في مجال مكافحة الفقر قد أصبحت عقيمة، وتحتاج إلى الإبتكار والتجديد، ولا بد من وجود تشجيع من قبل الحكومات والوقوف إلى جانبها من أجل تلقي الدعم والقيام بعملها على أتم وجه، وقد خلصت الدراسة إلى وجود فروق في مستوى المعوقات التي تواجهها الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس، ومن أهم الملاحظات والاقتراحات التي قدمها أفراد عينة الدراسة لتفعيل دور المجتمع المدني في الحد من الفقر ،هو تفعيل آلية (التشبيك) بينها وبين المؤسسات الحكومية ، وتوفير الدعم المالي اللازم لمؤسسات المجتمع المدني .

أجرى ودجاجا (Widjaja ,2009) دراسة بعنوان "التمويل الأصغر ليس للفقراء "هدفت الدراسة إلى مناقشة مدى فعالية التمويل الأصغر في تقليل نسبة الفقر عن طريق مناقشة الإيجابيات والسلبيات لمؤسسات التمويل الأصغر، والآليات المتبعة في تقديم التمويل والوصول إلى حلول للمشاكل المطروحة ، وكان من نتائج الدراسة؛ إن التمويل يساعد الأشخاص الفقراء في إخراجهم من دائرة الفقر عن طريق زيادة دخلهم ،وتمكين النساء من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ،وهي طريقة فعالة لخلق فرص تعليمية وصحية وغذائية أفضل لأولادهم، إلا إن العديد من المؤسسات لا تصل إلى أفقر الفقراء ،أو تقوم باستبعادهم بسبب التمييز من المؤسسات أنفسها، أو الأشخاص المسؤولين عنها ، لذلك أوصت الدراسة بضرورة تحديد الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الفقراء أولاً وإشباعها، ثم بناء قدراتهم عن طريق التعليم والتدريب، وبالتالي يصبح لديهم الثقة الكافية للحصول على خدمات التمويل الأصغر.

مشكلة الدراسة :

تشكل الجمعيات الخيرية أحد أهم مؤسسات المجتمع المدني من حيث الإنتشار والعدد والدور في خدمة المجتمع ، حيث بلغ عدد الجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2015 (3700)جمعية خيرية، منها (70) جمعية خيرية في محافظة جرش ، ويعتبر دور الجمعيات الخيرية في الأردن رديفاً ومسانداً للدور الحكومي في الحد من مشكلة الفقر، كون هذه الجمعيات تحمل مفهوم التطوع والخير والعطاء من جهة ، وتقدم خدماتها للفئات المحتاجة والمهمشة من جهة أخرى . وعلى الرغم من أن

مؤسسات الدولة تقدم العديد من الخدمات الضرورية لمواطنيها ،إلا أنها أبقت الباب واسعاً أمام الجمعيات الخيرية للإسهام والمشـــاركة وفـــق مـــا ترتئيه من برامج التنمية المختلفة التي تساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي .

أدى تركز الإنفاق الحكومي في محافظة العاصمة إلى وجود خلل في توزيع عوائد التنمية على محافظات المملكة ، ومنها محافظة جرش. حيث يتواجد أحد جيوب الفقر في هذه المحافظة وهو (قضاء برما) ويبلغ عدد سكانه (11) الف نسمة يشكلون ما نسبته 6.2% من عدد الســـكان فـــي محافظة جرش ، [1]ولهذا جاءت هذه الدراسة العلمية للتعرف على الجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر في محافظة جـــرش ، والتركيـــز على المجالات التي تسهم بها الجمعيات الخيرية في هذا المجال، وعليه فإن مشكلة الدراسة تبحث في السؤال الرئيس التالي : ما دور الجمعيـــات الخيرية في الحد من الفقر في محافظة جرش ؟

أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على عنصر أساسي في عملية تنمية المجتمعات المحلية وهي الجمعيات الخيرية التـــي تشـــهد تزايداً ملحوظاً في أعدادها، الأمر الذي يتطلب التعرف إلى دورها في تقديم المساعدة اللازمة للفئات المستفيدة.
2. ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع الأردني ولا سيما في ظل اللجوء السوري الذي خلف مشاكل غير مسبوقة ، الأمر الذي يجـــب أن يساعد صُناع وراسمي السياسات والمسؤولين في وضع الخطط المناسبة للجمعيات الخيرية من أجل تطوير أدائهـــا وتحســـين مستوى الخدمات المقدمة .
3. وجود جيب من جيوب الفقر في الأردن في محافظة جرش وهو قضاء برما ويبلغ عدد سكانه (11) الف نسمة يشكلون ما بنســـبته 6.2% من عدد السكان في محافظة جرش ،مما يستدعي الحاجة للتعرف إلى دور الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر فـــي هـــذه المحافظة. [2].

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف إلى آليات عمل الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر.
2. التعرف إلى الإستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر
3. التعرف إلى المعوقات التي تحد من أداء الجمعيات الخيرية لدورها في الحد من الفقر.
4. التعرف إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى المعوقات في الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس؟

أسئلة الدراسة:

[1] . وزارة التخطيط والتعاون الدولي – دراسة جيوب الفقر في الأردن .

[2] . دائرة الإحصاءات العامة ، **تقرير تقييم الفقر في الأردن**، عمان، الأردن.

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

1. ما آليات عمل الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر؟
2. ما الإستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر؟
3. ما المعوقات التي تحد من أداء الجمعيات الخيرية لدورها في الحد من الفقر؟
4. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى المعوقات في الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس؟

الاطار النظري للدراسة:

مفهوم الفقر:

للفقر تعريفاتة المتعددة ضمن الكثير من الأدبيات التي تهتم بقضايا الفقر، نظراً لأنواعه وأشكاله المختلفة، لكن الفقر عموماً ، يعكس حالة من عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب، وتوفير الحاجات الأساسية للإنسان من سكن، وغذاء، ورعاية صحية وتعليم .

لقد تطور مفهوم الفقر في العصر الحديث باعتباره الحاجة إلى الشيء الناقص أوالغائب إلى عدم المقدرة على تحقيق الحاجة، ولقد قامت الهيئات الدولية بتحديد عتبة الفقر في كل دولة حسب مستوى المعيشه فيها، وتقدر هذه العتبة بمعدل دخل فردي لا يتجاوز الدولارين في اليوم الواحد ، أما دون الدولار فهو يدل على الفقر المدقع ،([3]) أما الفقر من وجهة نظر الاقتصاديون فهي عدم القدرة على تلبية الحد الأدنى من الحاجات والمتطلبات الأساسية.([4])ومن منظور التنمية البشرية الشاملة :فإنه لا يعني الفشل في الحصول على الحاجات الأساسية أو انخفاض مستوى الدخل، بل القصور في تحقيق الرفاه الإنساني المستحق، ويشمل الحرمان من الخيارات و الفرص ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية، كالتمتع بالصحة، والقدرة على الإبداع، والكرامة، والحرية ، والتمتع بمستوى معيشي لائق، واحترام الذات واحترام الآخرين. ([5].)

ويختلف مفهوم الفقر من مجتمع لآخر تبعاً لمستوى المعيشة ، فبينما الدول المتقدمة تستخدم مفهوم الفقر النسبي نجد أن الدول النامية تستخدم مفهوم الفقر المطلق والفقر المدقع ، وقد عرفت وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية (الفقر المطلق) : بأنه الحالة التي لا تتوافر فيها للأسرة أو الفرد الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً، كالحاجة إلى المأوى والملبس والتعليم والصحة وحاجة النقل، وعَرفت(الفقر المدقع) : بأنه الحالة التي لا تتوافر فيها للأسرة أو للفرد الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الغذائية والتي تمكنه من

---

[3]) البكوش، **الفقر وحقوق الإنسان**.

[4])الخصاونة، وآخرون، **الفقر والبطالة في الأردن**،.

[5])الشخاترة، وآخرون، **البطالة والفقر: واقع وتحديات**، (ط1)، عمان

امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وعدم القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والإعاقة، والبطالة، والأزمات والكوارث.([6])

ومن خلال العرض السابق ؛ ترى الدراسة أن الفقر لا يعني حاله اقتصادية ينخفض فيها الدخل والثروة بالذات بل هو عدم قدرة هذا الدخل على تلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية المادية منها السكن والغذاء والرعاية الصحية والتعليم، وحاجات غير مادية مثل: حق المشاركة المجتمعية ، والعدالة ، والحرية الإنسانية، مما يؤدي إلى شعوره بالتهميش ،والاستبعاد، والاغتراب وعدم القدرة على ممارسة حقوقه، وهذا ما تحاول الباحثة التوصل اليه من خلال التعرف الى درجة مساهمة الجمعيات الخيرية في تمكين الفقراء اجتماعياً وزيادة قدراتهم للمشاركة في صنع القرار .

مفهوم المجتمع المدني :

يعرف المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات والمنظمات الأهلية والطائفية والشعبية سواء كانت أهدافها اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية أم سياسية، والتي تقتصر على أعضائها أو تمتد للأخرين وتعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة، ولها استقلاليتها، وتعتمد على العضوية والمشاركة التطوعية الحرة، ولها بناء تنظيمي وهيكل إداري حر، وتمتلك القدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار.([7])، وفي الأردن، فقد بذل فريق مشروع "المجتمع المدني والمجال العام لمدينة عمان " عام 1996 جهداً خاصاً لتعريف المجتمع المدني ،فقد عُرف بأنه المجال أو الحيز التي تحاول فيه التنظيمات المختلفة والحركات،كالجمعيات المحلية، والمجموعات الدينية والنسائية، والمنظمات الثقافية، وكذلك التنظيمات المدنية، المختلفة التي تمثل مختلف طبقات اجتماعية كالنقابات العمالية، والمنظمات المهنية، أن تنشأ وتتكون من أجل التعبير عن أرائها وتقوية نفوذها ([8])، ولغاية هذه الدراسة ترى الباحثة التعريف الآتي للمجتمع المدني بأنه "مجموعة من الجمعيات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، يقيمها فئات مختلفة من الأفراد المتطوعين مشتركين في الاتجاهات والأهداف لتقديم الخدمات للمواطنين، والتي تستهدف أساساً مواجهة الفقر لمحاولة التخفيف من أثاره، وتحقيق الحياة المرضية للفئات الفقيرة من جميع النواحي الصحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتكون مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية ".

ويعرف قانون الجمعيات الخيرية المادة رقم (3) لسنة (2008) الجمعية الخيرية، بأنها أي شخص اعتباري مؤلف من مجموعة من الأشخاص ولا يقل عددهم عن سبعة أشخاص، يتم تسجيلهم تبعاً لأحكام هذا القانون، لتقديم أنشطة أو خدمات على أساس تطوعي، دون أن يستهدف جني الأرباح أو تحقيق أي منفعة لأي من أعضائه أو لأي شخص، أو تحقيق أي أهداف سياسية تدخل ضمن نطاق أعمال الأحزاب السياسية([9]). وفي إطار ما تقدم فإنه يمكن تحديد مفهوم الجمعيات الخيرية إجرائياً بما يتفق مع أهداف الدراسة الحالية بما يلي : هيئة تنشأ

---

[6]) الشخاترة،، **البطالة والفقر: واقع وتحديات**

[7]) السروجي، المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، ص 253-260.

[8]) مركز الأردن الجديد للدراسات، **دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن/التقرير الوطني التحليلي 2010**

[9])قانون الجمعيات الخيرية المادة رقم (3) لسنة 2008.

بموجب اتفاق بين مجموعة من الأفراد،الذين يتفقون على القيام بأنشطة، وخدمات مباشرة أو غير مباشرة تهدف إلى الحد من الفقر، لا تهدف إلى الربح المادي، ويشترك فيها الأفراد طواعية ، ومنتشرة في محافظة جرش، وتتميز بأنها أكثر التصاقاً بالفئات الفقيرة ، وتحاول أن تساعدهم على معاجة مشاكلهم، سواء بالمساعدات المادية ، أم العينية،أم التدريب على مهنة تدر عليهم دخلاً يقيهم من الفقر.

تعداد الجمعيات الخيرية في الأردن :

يشكل انتشار الجمعيات الخيرية في المملكة دليلاً على حيوية المجتمع الاردني، وشاهداً على فضاء اجتماعي تنتشر فيه الحركات والمبادرات للأفراد والجماعات، والجدول رقم (1) يؤكد ارتفاع عدد الجمعيات الخيرية العاملة في مجال الحد من الفقر على مستوى المملكة للأعوام 2010–2015 .

الجدول 1.عدد الجمعيات الخيرية على مستوى المملكة للأعوام 2010–2015

السنة	عدد الجمعيات الخيرية
2010	2240
2011	2800
2012	3000
2013	3100
2014	3359
2015	3700

(المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية ، 2015)([10])

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن ثمة زيادة ملحوظة في عدد الجمعيات الخيرية المعنية بالحد من الفقر على مستوى المملكة، وتعزى الزيادة من وجهة نظر الباحثة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية التي يعاني منها المجتمع الأردني، ولا سيما في ظل نزوح مئات الآلاف من اللاجئين نتيجة اندلاع ثورات الربيع العربي في بعض البلدان العربية، ليكون الأردن الملجأ الاساسي والرئيسي لأعداد اللاجئين الهائلة، و ترى الدراسة إن زيادة عدد الجمعيات الخيرية بالشكل الموجود حالياً يشتت العمل الخيري، ويؤثر على مسيرة الجمعيات الجادة والملتزمة في محافظة جرش، وتؤكد الدراسة من خلال العمل الميداني التي قامت به أن الجمعيات الخيرية في المحافظة تستطيع أن تقوم بدور خيري أكبر لو تمت مراجعة واقعها ودعم الناجح منها وإغلاق المتعثر .

[10]) مديرية التنمية الاجتماعية جرش، **بيانات الجمعيات الخيرية /جرش**

إستراتيجيات الجمعيات الخيرية لتحقيق أهدافها ضمن إطار التشبيك

هناك العديد من الإستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات الخيرية لتحقيق التفاعل بينها وبين البيئات المحيطة وهي:([11])

1. بناء التحالفات : عن طريق اتحاد أكثر من جمعية لمواجهة تأثيرات بيئية خارجية ، حيث يرى الطرفان بالتحالف قوة ، وتستخدم لتحقيق الأغراض التالية : تمثيل مصالح بعض الفئات والدفاع عنها ، تحقيق التسهيلات التي لا تستطيع الجمعية تحقيقها وحدها، معارضة أو تأييد التشريعات القانونية القائمة .
2. الاستيعاب أوالاستقطاب : تمارس الجمعية الخيرية استراتيجية الاستقطاب عندما تسعى أن يشمل هيكل اتخاذ القرارت والقيادات بعض المسؤولين واستقطابهم كإستشاريين في الجمعية أو أعضاء هيئة إدارية، فيصبحون مدافعين عن الجمعية على الأقل ولا يعارضونها .
3. بناء القوة والضغط : عن طريق تشكيل جماعات تسعى للدفاع عن مصالح أعضاءها للتأثير على السلطة والمسؤولين لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها . ويمكن للجمعيات الخيرية تقديم بعض الاقتراحات والأراء البنأاءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي من إيجاد حلول للقضايا المعقدة، والإستفادة من هذه الاقتراحات في صياغة القوانين. ([12])، و تلجأ جماعات الضغط إلى مختلف الوسائل لممارسة الضغط على السلطة الحاكمة منها بصفة أساسية.([13])
1. الاتصال بالحكومة عن طريق تكوين الصداقات والعلاقات الشخصية .
2. التأثير في النواب : حيث يعتبر المجلس البرلماني هو الميدان الرئيسي لنشاط الجماعات الضاغطة، لكون القوانين والتشريعات تصدر عنه، حيث تعمل الجماعات على استصدار قانون لصالحها أو تعديل أو استبعاد آخر، والضغط قد يكون بطريقة مباشرة بمطالبة النواب بتنفيذ وعودهم الانتخابية، أوغير مباشرة بإرسال ممثلين عن الجماعة للتفاوض مع النواب واقناعهم .

وتتمثل أهمية التشبيك بما يلي : تبادل المعلومات والبيانات بوسائل مختلفة ، الأمر الذي يساعد على توسيع آفاق عمل الجمعيات الخيرية .تبادل الخبرات الخاصة بالتنمية ،الأمر الذي يؤدي إلى نجاح الجمعيات الخيرية في توجهاتها المختلفة .توحيد جهود الجمعيات الخيرية وتكوين علاقات تكاملية بدل العلاقات التنافسية.يوفر قوة ضاغطة على أصحاب القرار ، حيت إن عمل الجمعيات الخيرية بشكل(التحالف) تشكل عنصر قوة وضغط لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها من أصحاب القرار([14])، ويساعد الجمعيات الخيرية التنموية من استغلال مواردها ، وتعزيز تكامل أنشطتها سواء أكانت في تعاون الجمعيات مع بعضها أم تعاونها مع الدولة .([15])

[11]) قنديل، **تطوير مؤسسات المجتمع المدني**.ط1،

[12]) Howell, J. (2000), Making Civil Society from the Outside

[13]) بركات، إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة،ص39-40.

[14]) مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ، **التشبيك والتحالف في العمل الأهلي**

[15]) علمي، **ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني للجمعيات التنموية**، ص 15-18

المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية في الأردن:

هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية في الأردن وقد تحد من الجهود والإنجازات التي تحققها، والإحتياجات التي تلبيها وفيما يلي أهمها:([16])

1. **معوقات قانونية وتشريعية** : عدم ملائمة القوانين والتشريعات لمواكبة المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم مرونة التشريعات والقوانين التي تسهم في زيادة جهود الجمعيات، وخاصة فيما يتعلق بالمسؤوليات وعدم المراعاة لأنها جمعيات ذات طبيعة تنموية واقتصادية واجتماعية، الحد من قدرة الجمعيات على ممارسة المشاريع الاقتصادية الإنتاجية التي تسهم في زيادة قدراتها على الإنتاج وتوفير التمويل اللازم لها .
2. **معوقات تمويلية** : إن أهم ما يميز الجمعيات الخيرية، بأنها جمعيات غير ربحية وتعتمد في تمويلها على مصدرين رئيسين هما: المصادر الخارجية: من المساعدات، والمنح من مؤسسات وهيئات دولية وأقليمية ، والمصادر الداخلية: من التبرعات، والإشتراكات، والقروض، ومساهمات الحكومات الحكومية والوطنية ، ومصادر التمويل سواء أكانت داخلية أم خارجية مشروطة ببرامج ونشاطات محددة وضمن اتفاقيات من المانحين، وتكون مؤقته وغير دائمة وغير متكررة. وضعف التمويل الداخلي للجمعيات الخيرية ممثلاً بعوائد الأنشطة الاقتصادية أو ما تساهم به المؤسسات والشركات الوطنية ،أو مساهمة الأعضاء الممولين للجمعية ، انخفاض مساهمة الحكومة في في دعم المشروعات الإنتاجية التي تباشرها الجمعيات الخيرية ،عدم تبني الجمعيات الخيرية مشاريع انتاجية ذات مردود اقتصادي لتعزيز مكانتها المالية .
3. **معوقات إدارية** : ضعف التنسيق والتشبيك بين الجمعيات الخيرية فيما بينها من ناحية، وبينها وبين المؤسسات والمنظمات الحكومية من ناحية أخرى ، وتدني مستوى الكفاءة الإدارية للعاملين في الجمعيات الخيرية ،ومستوى الخبرة في الأمور الإدارية .
4. **معوقات أدائية وتخصصية** : العشوائية في توزيع جهود وخدمات الجمعيات الخيرية جغرافياً ، حيث يتواجد عدد كبير من الجمعيات الخيرية في العاصمة عمان ومراكز المحافظات ، مما يؤدي إلى الازدواجية في تقديم الخدمات، ضعف المتابعة والمراقبة القانونية على عمل الجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى ضعف آلية ومؤسسية التقييم ، ضعف الإعلام في إبراز دور الجمعيات الخيرية وأهمية العمل التطوعي وخدمة المجتمع . ويبدو أن أهم عائق أمام عمل الجمعيات الخيرية، هي المعوقات المالية التي تواجهها والتي تقف دون تحقيق الجمعيات الخيرية لأهدافها، فعليه يتوقف حجم نشاطها وتنوعه ومستواه وأثره على المجتمع الذي تخدمه .

[16]) سليمان، وآخرون ، محاور المؤتمر الوطني للعمل الاجتماعي الأردني: واقع وتطلعات، **دور المنظمات غير الحكومية الاردنية العاملة بالحقل الاجتماعي في معالجة القضايا الاجتماعية وفق الأولويات**،ص 54-80.

النظرية المفسرة للدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية من عدد من النظريات المفسرة لدور الجمعيات الخيرية وتأثيرها على البيئة المحيطة بها ، ومن بين هذه النظريات **النظرية الإيكولوجية** :- تقوم هذه النظرية على تحليل تأثير البيئة المحيطة في الجمعية، وكذلك تأثير الجمعية في بيئتها المحيطة بها ، والعلاقة بين الجمعية والجمعيات الأخرى ، وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الأسس منها: إن الجمعية لا يمكن أن تنمو دون التعامل مع البيئة المحيطة بها، وإن جوهر التنظيم الاجتماعي هو الاعتماد المتبادل بين وحدات وأفراد المجتمع والتفاعل فيما بينهم وبين البيئة المحيطة، وأن هناك صعوبات تواجه المنظمة وأن مواجهتها يكمن في الاتصال الوثيق بالبيئة، وإن البيئة المحيطة بالمنظمة تحتوي على درجة معينة من التعقيد وهذا التعقيد ناتج عن ظهور حاجات ومؤثرات جديدة بإستمرار ، والمنظمة الفاعلة هي التي تتأثر وتؤثر في تلك المؤثرات بطريقة مناسبة : ([17])، وسوف يتم الاستفادة من النظرية الأيكولوجية في إطار الدراسة الحالية من خلال التعرف إلى دور الجمعيات الخيرية في إقامة علاقات بينها وبين البيئة المحيطة بها من (جمعيات مشابهه ،مؤسسات حكومية).

نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي:-

قدم ويب (Weeb) إحدى النظريات التي تفسر العلاقة بين النشاط الحكومي والأهلي ،وتقوم هذه النظرية على أن الهيئات الحكومية توفر للمواطنين الحد الأدنى من الخدمات منها :الضمان الاجتماعية ،الخدمات الصحية والتعليمية ، وفي حالة عدم قدرة المؤسسات الحكومية على توفير كل الإحتياجات فأن التنظيمات الأهلية في الجمعيات الخيرية تعمل على تكملة تلك الخدمات وسد العجز الذي لا تستطيع الحكومة القيام به ، وهنا، يجب أن ينطلق الشعب بالجهود التطوعية عن طريق الجماعات، والهيئات، والتنظيمات الأهلية، لسد هذه الثغرات، وبذلك تكون هناك شراكة في المسئولية الاجتماعية بين ما هو حكومي من جانب، وبين ما هو أهلي من جانب آخر. ([18])

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي وقد استخدم هذا المنهج لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة " بالجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر – دراسة على عينة من الجمعيات الخيرية في محافظة جرش".

مجتمع الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في الجمعيات الخيرية المعنية بالحد من الفقر في محافظة جرش والبالغ عددها (70) جمعية خيرية بحسب إحصائية عام (2015).(وزارة التنمية الاجتماعية، 2015) .

---

[17]) بركات، (2005)، تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر ، ص40-44.

[18]) James S, and Zanden, (p177).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية القصدية، حيث وتم أخذ سنة تأسيس الجمعيات الخيرية كطبقة لاختيار عينة الدراسة ، وبناءً عليه تم اختيار(41) جمعية خيرية معنية بالحد من الفقر وذلك من أصل (71) جمعية في محافظة جرش والتي تشكل ما نسبته (58%) من مجتمع الدراسة وذلك وفق معايير محددة لتكون بمثابة الجمعيات المبحوثة للدراسة، وتتمثل المعايير بما يلي:

- أن تكون عينة الدراسة مقسمة حسب سنة التأسيس من الأقدم إلى الأحدث .
- مراعاة تمثيل عينة الدراسة التقسيمات الإدارية في محافظة جرش وهي (قصبة جرش ، لواء برما، لواء المصطبة)، وكذلك ثلاثة تقسيمات جغرافية هي :(المدينة ، القرية ، والمخيم).
- تم حساب العينة من معادلة إحصائية تدعى "حجم العينة " بافتراض معيارين هما : مستوى الثقة =95% ، حدود الثقة =10.

أما من حيث من رؤساء الجمعيات، وأعضاء الهيئات الإدارية في تلك الجمعيات في محافظة جرش، حيث تم توزيع (130) إستبانة على الجمعيات الخيرية المعنية بالفقر، وبعد استرجاع الاستبيانات تم استبعاد (7) منهم لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي وعدم استكمال البيانات المطلوبة، فتمثلت العينة النهائية بـ (123) إستبانة والتي تمثل ما نسبته (94.6%) من العينة الرئيسة، والجداول التالية من (1-8) توضح بعض خصائص الجمعيات الخيرية التي شملها المسح، وكذلك التوزيع الديموغرافي لأفراد عينة الدراسة .

أداة الدراسة "الاستبانة": تكونت أداة الدراسة من أسئلة الدراسة والمكونة من :

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية، والمكونة من :

1- **الخصائص الديموغرافية** للمستجيبين، والتي تشمل على: الجنس، العمر، الخبرة العملية، الحالة التعليمية.

القسم الثاني: والذي يقيس أسئلة الدراسة والمتعلقة بالجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر، والذي يتمثل بالمجالات التالية:

- **المجال الأول**، آليات عمل الجمعيات الخيرية، والتي تتمثل بالفقرات من (1-10).
- **المجال الثاني**، الإستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر، والتي يتمثل بالفقرات من (11-25)، إذ يتضمن هذا المجال ثلاث إستراتيجيات فرعية وهي:
  - إستراتيجية التشبيك مع جمعيات مشابهة الفقرات من (11-15).
  - إستراتيجية التشبيك مع المؤسسات الحكومية الفقرات من (16-20).
  - إستراتيجية ممارسة القوة والضغط الفقرات من (21-25).
- **المجال الثالث**، المعوقات التي تحد من أداء الجمعيات الخيرية لدورها في الحد من الفقر، والذي يتمثل بالفقرات من (46-64)، ويتضمن المجالات الفرعية التالية:

- المعوقات الإدارية، والذي يتمثل بالفقرات من (46-50).
- المعوقات التمويلية، والذي يتمثل بالفقرات من (51-55).
- المعوقات المجتمعية، والذي يتمثل بالفقرات من (56-60).
- المعوقات التشريعية، والذي يتمثل بالفقرات من (61-64).

صدق محتوى أداة الدراسة:

لقد تم عرض الإستبانة على (3) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في (الجامعة الأردنية) (2) للتحقق من مدى صدق فقراتها، وقد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين ، سواء كانت بالحذف أو الإضافة أو التعديل إلى أن ظهرت أداة الدراسة بشكلها النهائي موزعة على ثلاثة أقسام، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين أداة الدراسة في فقراتها مما يؤكد صدق المقياس.

ثبات أداة الدراسة:

للتعرف إلى إتساق كل فقرة من الإستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، قامت الباحثة باستخدام معاملات الإرتباط بين كل فقرة من الفقرات في الإستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) (Chronbach Alpha) ويبين الجدول (2) نتائج الاختبار، حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بشكل عام أعلى من (0.80)

الجدول (2): نتائج معاملات الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا

متغيرات الدراسة	الفقرات	معامل الثبات باستخدام اختبار كرونباخ ألفا
آليات عمل الجمعيات الخيرية	(1-10)	0.85
الإستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر	(11-25)	0.91
المعوقات التي تحد من أداء الجمعيات الخيرية لدورها في الحد من الفقر	(46-64)	0.70
الأداة ككل	**(1-69)**	0.83

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة كالآتي : استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية، استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ومن أجل الإجابة عن أسئلة

الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي. وتم استخدام تحليل Independent Sample T-test واستخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

تحليل النتائج ومناقشتها

اولاً: البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة :

الجدول3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديموغرافية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي		
ذكر	60	48.8
أنثى	63	51.2
المجموع	123	100.0
العمر		
أقل من 25 سنة	16	13.2
25-34 سنة	23	18.6
35-44 سنة	35	28.4
45 سنة فأكثر	49	39.8
المجموع	123	100.0
الخبرة العملية		
أقل من 5 سنوات	21	17.1
5-10 سنوات	62	50.4
أكثر من 10 سنوات	40	32.5
المجموع	123	100.0
الحالة التعليمية		
أساسي	2	1.6
ثانوي	45	36.6
دبلوم متوسط	50	40.7
جامعي	24	19.5
دراسات عليا	2	1.6
المجموع	123	100.0

توضح بيانات الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغيرات النوع الاجتماعي العمر، الخبرة العملية ، الحالة التعليمية . يلاحظ بما يتعلق بالجنس بأن الإناث يشكلن (51.2%) من رؤساء الجمعيات وأعضاء الهيئات الإدارية في الجمعيات الخيرية في محافظة جرش ، أما الذكور فيشكلون ما نسبته (48.8%) ، مما يؤكد على زيادة وعي الإناث بالمشاركة في العمل الخيري التطوعي المنظم من خلال الجمعيات الخيرية . وفيما يتعلق بالعمر ، فيلاحظ ارتفاع أعمار رؤساء الجمعيات الخيرية وأعضاء الهيئات الإدارية إذ تبلغ نسبة ممن أعمارهم فوق 45 سنة (39.8%) من مجموع المبحوثين الكلي ، وأن ما نسبته (28.4%) من الأعضاء تتراوح أعمارهم ما بين (35–44) سنة، وبلغت أدنى نسبة للذين تقل أعمارهم عن 25 سنة (13.2%) ،وهذا يدل على أن هناك تركيزاً واضحاً لرؤساء الجمعيات وأعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات الخيرية في محافظة جرش تقع ضمن الفئات العمرية المرتفعة نسبياً (35–44 سنة، 45سنة فأكثر). ويلاحظ من توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي أن النسبة الأكبر (40.7%) من رؤساء الجمعيات وأعضاء الهيئات الإدارية من حملة الدبلوم المتوسط ، ثم جاءت نسبته تمثيل المؤهل التعليمي الجامعي (36.6%) وهذا مؤشر يدل على أن حملة الشهادة التعليمية الدبلوم المتوسط والجامعي يكون لديهم وعي أكبر في المشاركة بعمل الجمعيات الخيرية، وإن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لرؤساء الجمعيات وأعضاء الهيئات الإدارية يزيد من قدرات الجمعيات الخيرية بشكل عام على القيام بأعمال ذات أفكار إبداعية، أما أدنى نسبة فكانت لذوي المؤهل التعليمي الأساسي والمؤهل التعليمي الدراسات العليا (1.6%). وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية ، فقد لوحظ أن أعلى نسبة (50.4%) كانت للذين خبراتهم العملية في مجال العمل التطوعي تتراوح بين (5–10) سنوات، وأن ما نسبته (32.5%) من الأعضاء تزيد خبرتهم عن 10 سنوات ، في حين بلغت أدنى نسبة (17.1%) للذين خبراتهم اقل من 5 سنوات، وهذا مؤشر يدل على أن الجمعيات الخيرية في محافظة جرش تضم مؤسسين خبراتهم عالية في مجال العمل الخيري التطوعي المنظم من خلال الجمعيات الخيرية .

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما آليات عمل الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر؟

الجدول 4. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "آليات عمل الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	تطالب الجمعية بتعديل بعض التشريعات القائمة والتي تحد من مشكلة الفقر.	3.90	0.43	1	مرتفع
5	تكشف الجمعية عن الضعف والثغرات في التشريعات القائمة للحد من الفقرة.	3.80	0.60	2	مرتفع
7	تعمل الجمعية على تمكين الفقراء وزيادة قدراتهم للمشاركة في إقتراح برامج ومشروعات الجمعية.	3.18	0.51	3	متوسط
8	تشجع الجمعية الفقراء للتعبير عن حاجاتهم ومقترحاتهم.	3.14	0.50	4	متوسط
1	تقوم الجمعية بإجراء دراسة حالة تحتوي على معلومات دقيقة عن المتقدمين بطلبات للمساعدة.	2.66	0.71	5	متوسط

2	تقوم الجمعية بزيارات ميدانية للتحقق من ظروف المتقدمين بطلبات للمساعدة.	2.40	0.62	6	متوسط
3	تعتمد الجمعية على قواعد بيانات محدثة للوصول إلى الفئات المحتاجة.	2.30	0.61	7	منخفض
4	تقوم الجمعية بدراسة وتحليل مشكلات الفقراء.	2.28	0.67	8	منخفض
9	تستثير الجمعية الفقراء وتنظم جهودهم للمشاركة في مطالبة صناع القرار بحقوقهم	2.15	0.57	9	منخفض
10	تنظيم لقاءات بين الفقراء والمسؤولين في المنطقة المستهدفة لطرح قضايا تلامس إحتياجاتهم.	2.07	0.49	10	منخفض
المتوسط الحسابي العام		2.79	0.38		متوسط

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4)، إن المتوسطات الحسابية (**آليات عمل الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر**)، تراوحت ما بين (3.90 و 2.07) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.79)، وهو من المستوى المتوسط،، أما على مستوى الفقرات فقد نالت اعلى درجات الموافقة كانت للفقرة (تطالب الجمعية بتعديل بعض التشريعات القائمة والتي تحد من مشكلة الفقر) بمتوسط حسابي حيث بلغ (3.90)، وهذا يدل على حاجة الجمعيات الخيرية لقوانين وتشريعات جديدة تحد من مشكلة الفقر والتي لم تراعي حقوق الفقراء والمهمشين، و المطالبة إما بتعديلها أو تغيير أو سن قوانين جديدة لمواجهة الفقر، يليها (تكشف الجمعية عن الضعف والثغرات في التشريعات القائمة للحد من الفقر)، بمتوسط حسابي (3.80) وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (تنظيم لقاءات بين الفقراء والمسئولين في المنطقة المستهدفة لطرح قضايا تلامس احتياجاتهم) بمتوسط حسابي (2.07)، وهذا يعود بحسب ما صرح به أحد رؤساء الجمعيات الخيرية، لعدم اهتمام المسؤولين بالفئات الفقيرة والمهمشة وعدم استجابتهم لمطالب الفئات الفقيرة .

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الإستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر؟

1- إستراتيجية التشبيك مع جمعيات مشابهة:

الجدول 5.المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ،لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "إستراتيجية التشبيك مع جمعيات مشابهة" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
14	تنظم الجمعية ندوات توعية عامة مع جمعيات أخرى مهتمة بقضية الفقر.	2.41	0.76	1	متوسط
13	تنظم الجمعية دورات تدريبية مشتركة مع جمعيات أخرى مهتمة بقضية الفقر.	1.87	0.75	2	منخفض
12	تتعاون الجمعية مع جمعيات أخرى لإقامة المعارض والمهرجانات لتسويق منتجات الجمعية.	1.86	0.66	3	منخفض
15	يتم تبادل البيانات والمعلومات بين الجمعية وجمعيات أخرى حول الاحتياجات الخاصة بالفئات المحتاجة.	1.85	0.72	4	منخفض
11	تتعاون الجمعية مع جميعات أخرى فيما يتعلق بالموارد المالية عند الحاجة.	1.82	0.64	5	منخفض
المتوسط الحسابي العام		1.96	0.58		منخفض

يتضح من الجدول رقم (5)، إن المتوسطات الحسابية لـــ (**التشبيك مع جمعيات مشابهة**)، تراوحت ما بين (2.41 و 1.82) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (1.96)، وهو من المستوى المنخفض، أما على مستوى الفقرات نلاحظ أعلى درجات الموافقة كانت للفقرة ، (تنظم الجمعية ندوات توعية عامة مع جمعيات أخرى مهتمة بقضية الفقر) بمتوسط حسابي حيث بلغ (2.41)؛ وهذا يعود لحاجة الفقراء لتنظيم ندوات تستطيع من خلالها نشر الوعي بينهم بأهمية ، وكيفية مواجهة مشكلة الفقر، تليها ، (تنظم الجمعية دورات تدريبية مشتركة مع جمعيات أخرى مهتمة بقضية الفقر) بمتوسط حسابي (1.87)، وهذا يفسر حاجة الجمعيات الخيرية لتبادل وتنوع الخبرات، لتحقيق نجاح أفضل في تقديم الخدمات ومحاولة الاستفادة من خبرات نظيراتها للارتقاء بالعمل الخيري التطوعي . وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (تتعاون الجمعية مع جمعيات أخرى فيما يتعلق بالموارد المالية عند الحاجة) بمتوسط حسابي (1.82)، مما يعني أن التعاون بين الجمعيات الخيرية المشابهة ضعيف المستوى بالنسبة للدعم المادي، وبالتالي عدم قدرة المتعثر منها لتجديد مصادر تمويلها وتنمية إمكانياتها ومواردها.

2- استراتيجية التشبيك مع المؤسسات الحكومية:

الجدول 6.المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ،لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "إستراتيجية التشبيك مع المؤسسات الحكومية" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
18	تهتم الجمعية بتقوية الصلات بالجهات الرسمية الحكومية لتوفير الدعم المالي لها.	3.82	0.57	1	مرتفع
16	تعقد الجمعية اجتماعات دورية مع الجهات الحكومية بهدف الحد من الفقر.	2.24	0.64	2	منخفض
19	تنسق الجمعية برامجها وأنشطتها مع جهات حكومية مهتمة بالحد من الفقر.	2.20	0.67	3	منخفض
17	تسعى الجمعية للحصول على بيانات ومعلومات رسمية من الجهات الحكومية حول ظاهرة الفقر	2.18	0.57	4	منخفض
20	تنسق الجمعية مع المؤسسات الحكومية لوصول إلى الفئات الأكثر إحتياجاً.	2.12	0.55	5	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	2.51	0.44		متوسط

يتضح من الجدول رقم (6)، إن المتوسطات الحسابية لـــ (**التشبيك مع المؤسسات الحكومية**)، تراوحت ما بين (3.82 و 2.12) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.51)، وهو من المستوى المتوسط، أما على مستوى الفقرات فقد نالت أعلى درجات الموافقة الفقرة (تهتم الجمعية بتقوية الصلات بالجهات الرسمية الحكومية لتوفير الدعم المالي لها) بمتوسط حسابي (3.82)، وهذا يفسر أن الجمعيات الخيرية في محافظة جرش بحاجة للدعم الحكومي المتمثل في الدعم المادي ،حتى تتمكن من تقليل معدلات الفقر في محافظة جرش، والقيام بواجباتها في المجالات الأخرى ، حيث أن العمل الخيري التطوعي لا يمكن أن يحقق أهدافه وطموحاته بمعزل عن الخدمات الحكومية . أما الفقرات الأقل موافقة فقد جاءت الفقرة (تسعى الجمعية للحصول على بيانات ومعلومات رسمية من الجهات الحكومية حول ظاهرة الفقر) بمتوسط حسابي(2.18)، وتليها (تنسق الجمعية مع المؤسسات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا)،

بمتوسط حسابي (2.12) وهذا مؤشر يدل على وجود ضعف في التنسيق ما بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهشمة.

3- استراتيجية ممارسة القوة والضغط:

الجدول 7.المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "إستراتيجية ممارسة القوة والضغط" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
25	تدافع الجمعية الخيرية عن حقوق الفقراء.	4.42	0.65	1	مرتفع
24	تهتم الجمعية بإجراء البحوث لإطلاع الرأي العام بقضية الفقر.	1.82	0.87	2	منخفض
23	الاتصال بالمسؤولين لإقناعهم بمشروعية مطالب الفقراء وتحسين أحوالهم.	1.72	0.76	3	منخفض
21	تشكل الجمعية ما يسمى بالجماعات الضاغطة للتأثير على المسؤولين من أجل تلبية مطالبهم.	1.67	0.70	4	منخفض
22	تمارس الجمعية الضغط على النواب لإيصال مطالب الفقراء إلى المسؤولين.	1.63	0.62	5	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	2.25	0.47		منخفض

يتضح من الجدول رقم (7)، إن المتوسطات الحسابية لـ (**إستراتيجية ممارسة القوة والضغط**)، تراوحت ما بين (4.42 و 1.63) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.25)، وهو من المستوى المنخفض، وعلى مستوى الفقرات نلاحظ أن اعلى درجات الموافقة جاءت للفقرة (تدافع الجمعية الخيرية عن حقوق الفقراء) بمتوسط حسابي حيث بلغ (4.42)؛ وذلك يعود لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء أكانت العدالة في التوزيع أم العدالة العامة على المستوى المحلي، وهذا ما أشير اليه سابقاً خلال الجدول رقم (11)، حيث كانت من أكثر الآليات توافراً المطالبة بتعديل بعض التشريعات القائمة التي تحد من مشكلة الفقر، و الكشف عن الضعف والثغرات في التشريعات القائمة للحد من الفقر وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (تمارس الجمعية الضغط على النواب لإيصال مطالب الفقراء إلى المسؤولين) بمتوسط حسابي (1.63)، وهذا مؤشر يدل على ضعف دور الجمعيات الخيرية في ممارسة الضغط على النواب لإيصال مطالب واحتياجات الفقراء إلى المسؤولين .

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما المُعوقات التي تحد من أداء الجمعيات الخيرية لدورها في الحد من الفقر؟

أولاً: المعوقات الإدارية:

الجدول 8. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "المعوقات الإدارية" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
50	ضعف التنسيق بين المؤسسات الأخرى للإستفادة القصوى من الموارد.	4.82	0.54	1	مرتفع
49	تعقيد إجراءات الحصول على المساعدات.	3.86	0.75	2	مرتفع
46	تدني مستوى الكفاءة الإدارية.	2.25	0.75	3	منخفض
48	ضعف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.	2.07	0.75	4	منخفض
47	تفشي الواسطة والمحسوبية في الجمعية.	1.33	0.60	5	منخفض
المتوسط الحسابي العام		2.87	0.40		متوسط

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لـ (**المعوقات الإدارية**)، تراوحت ما بين (4.82 و 1.33) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.87)، وهو من المستوى المتوسط، أما على مستوى الفقرات فقد نالت اعلى درجات الموافقة (ضعف التنسيق بين المؤسسات الأخرى للاستفادة القصوى من الموارد)، بمتوسط حسابي حيث بلغ (4.82)، وهذا يعود لضعف خبرة أعضاء الجمعيات الخيرية في ممارسة إستراتيجية التشبيك فيما بينها لتحقيق الأهداف المنشودة وفي المقابل، جاءت الفقرة رقم (47) (تفشي الواسطة والمحسوبية في الجمعية). بمتوسط حسابي (1.33).

ثانياً: المعوقات التمويلية:

الجدول9. المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "المعوقات التمويلية" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
52	قلة التبرعات	4.92	0.38	1	مرتفع
51	قلة الموارد التمويلية	4.91	0.34	2	مرتفع
53	قلة الدعم الحكومي	4.82	0.53	3	مرتفع
55	إهمال المشاريع الاستثمارية كمصدر للتمويل	3.07	0.74	4	متوسط
54	استخدام الأموال في غير ما خصصت له من برامج.	2.89	0.90	5	متوسط
المتوسط الحسابي العام		4.12	0.38		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لـــ (**المعوقات التمويلية**)، تراوحت ما بين (4.92 و 2.89) ، حيث حـــاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (4.12)، وهو من المستوى المرتفع، وعلى مستوى الفقرات نلاحظ أن أعلى درجات الموافقة جاءت للفقرات (قلة التبرعات) ،مما يفسر ذلك وجود نظرة الشك والريبة في أعمال الجمعيات الخيرية، والتي قد تتسبب في إحجام عدد كبير من المتبرعين لدعم تلك الجمعيات ، مما يضعف قدرتها في تحقيق أهدافها بمتوسط حسابي (4.92)، يليها (قلة الموارد التمويليـــة) بمتوســـط حسابي (4.91)، وهذا ما أشير إليه من قبل أحد رؤساء الجمعيات الخيرية في محافظة جرش حسب تعبيـــره " امتنـــاع المـــواطنين مـــن الالتحاق بأعمال الجمعيات الخيرية كأعضاء لها بسبب خوفهم من دفع مبلغ قدره 4 أو 5 دنانير شهرياً . يليهـــا (قلـــة الـــدعم الحكـــومي) بمتوسط حسابي(4.82)، وهذه المؤشرات جميعها تعكس واقع الجمعيات الخيرية في محافظة جرش، حيث تعاني من العديد من المعوقات والمشاكل التمويلية، التي تقف عائقاً دون تحقيق الجمعيات الخيرية لأهدافها . أما الفقرات الأقل موافقة فقد جاءت (استخدام الأموال فـــي غير ما خُصصت له من برامج) بمتوسط حسابي (2.89)، وهذا مؤشر يدل على الإدارة الكفؤة للجمعيات الخيرية في محافظة جرش في تقديم البرامج اللازمة، لسد احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة .

ثالثاً: المعوقات المجتمعية:

الجدول 10. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "المعوقات المجتمعية" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
59	تقصير وسائل الإعلام تجاه التوعية بدور الجمعيات الخيرية.	3.48	0.67	1	متوسط
58	نقص الراغبين في العمل التطوعي مع الجمعية الخيرية.	3.42	0.60	2	متوسط
56	قلة الوعي المجتمعي بأهمية العمل الخيري	3.38	0.66	3	متوسط
57	ضعف مشاركة المجتمع في تدعيم دور الجمعيات الخيرية.	3.27	0.54	4	متوسط
60	نظرة المجتمع الدونية للمستفيدين من مساعدات الجمعيات الخيرية.	2.76	1.09	5	متوسط
المتوسط الحسابي العام		3.26	0.53		متوسط

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لـــ (**المعوقات المجتمعية**)، تراوحت ما بـــين (3.48 و 2.76) ، حيـــث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (3.26)، وهو من المستوى المتوسط، أما على مستوى الفقرات نلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرات، (تقصير وسائل الإعلام تجاه التوعية بدور الجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي حيث بلغ (3.48)، وتليها (نقص الراغبين في العمل التطوعي مع الجمعية الخيرية).

رابعاً: المعوقات التشريعية:

الجدول 11.المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية ،لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال "المعوقات التشريعية" مرتبة ترتيباً تنازلياً .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
61	فرض قيود قانونية على الجهات الأجنبية المانحة.	4.71	0.69	1	مرتفع
64	نقص التشريعات التي تحدد مصادر تمويل الجمعية.	4.66	0.74	2	مرتفع
62	تعارض القانون الحالي للجمعيات مع المتغيرات الحالية.	3.74	0.82	3	مرتفع
63	قلة الرقابة والمتابعة على الجمعيات.	3.51	0.75	4	متوسط
المتوسط الحسابي العام		4.15	0.44		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لـ **(المعوقات التشريعية)**، تراوحت ما بين (4.71 و 3.51) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (4.15)، وهو من المستوى المرتفع، أما الفقرة رقم (61) فقد حازت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.71)، وبانحراف معياري (0.69)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (فرض قيود قانونية على الجهات الأجنبية المانحة)

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى المعوقات في الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس؟

الجدول 12. اختبارOne Way ANOVA للتعرف إلى التباين في مستوى المعوقات في الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس.

أنواع المعوقات		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الاحصائية
معوقات إدارية	بين المجموعات	1.247	3	416.	2.770	.054
	داخل المجموعات	17.859	119	150.		
	المجموع	19.106	122			
معوقات تمويلية	بين المجموعات	.192	3	.064	.445	.721

	داخل المجموعات	17.068	119	.143		
	المجموع	17.259	122			
معوقات مجتمعية	بين المجموعات	1.931	3	.644	2.346	.076
	داخل المجموعات	32.654	119	.274		
	المجموع	34.585	122			
معوقات تشريعية	بين المجموعات	.460	3	.153	.803	.495
	داخل المجموعات	22.730	119	.191		
	المجموع	23.190	122			
المعوقات ككل	بين المجموعات	.347	3	.116	1.518	.213
	داخل المجموعات	9.064	119	.076		
	المجموع	9.411	122			

يتضح من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوقات التي تحد من الفقر يعزى لمتغير سنة التأسيس، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (2.770، 0.445، 2.346، 0.803، 1.518) على التوالي، وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل على الأبعاد (المعوقات التمويلية، والمعوقات المجتمعية، والمعوقات التشريعية، والمعوقات بشكل عام)، والفروق في إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، وهذا يدل على نمطية عمل الجمعيات الخيرية في محافظة جرش، وعدم قدرتها في البحث عن فرص حقيقية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها، حيث لا يعود لسنة تاسيس الجمعيات الخيرية أي تأثير في المعوقات التي تعاني منها الجمعيات سواء أكانت معوقات إدارية أم تمويلية أم تشريعية أم مجتمعية .

مناقشة النتائج :

أولاً: مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل الأول: ما آليات عمل الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر ؟

أظهرت نتائج الدراسة بأن آليات عمل الجمعيات الخيرية في محافظة جرش في الحد من الفقر تتلخص في المطالبة بتعديل بعض التشريعات القائمة، والكشف عن ضعفها وكثرت ثغراتها لتحقيق الهدف المنشود، وهذا يشير إلى خروج الجمعيات الخيرية من النمط التقليدي السائد في تلبية احتياجات الفئات الفقيرة، و حاجتها لتعديل القوانين وخاصة الظالمة منها التي لم تراعي حقوق الفقراء، ومطالبة صانعي القرار بتعديل تلك القوانين أو تغييرها . وهذا يتفق مع دراسة أبو زيد (2006) والتي أكدت أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق الفقراء عن طريق تنظيم حملات للمطالبة بتعديل بعض القوانين . ويظهر من خلال النتائج أن الجمعيات الخيرية كانت تعمل بشكل متوسط على تمكين الفقراء، وزيادة قدراتهم للمشاركة في اقتراح برامج للجمعية، وإجراء دراسات حالة تحتوي على معلومات دقيقه عن المتقدمين بطلبات للمساعدة، وذلك بإجراء زيارات ميدانية للتحقق من ظروف المتقدمين، وهذا يعود لندرة الكوادر الفنية المتخصصة في هذا المجال، وهذا ما أثبتته الدراسة الحالية إن النسبة الأكبر (78.0%) من الجمعيات الخيرية لأفراد عينة الدراسة لا يوجد فيها أخصائي اجتماعي متخصص في مجال

العمل الاجتماعي ، وعليه فأنه من المتوقع وجود ضعف في تطبيق هذه الآليات، لأنه من الصعب على أي فرد القيام بإجراء دراسات حالة بالأسلوب العلمي الدقيق ، واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشتات والكفارنة (2010) التي أشارت بوجود جهات مختصة لتوثيق تفاصيل الفئات المهشمة والفقيرة، ووجود باحثين ميدانيين يقومون بزيارات ميدانية لتوثيق بيانات هذه الحالات . ولعل أبرز الآليات التي كانت غير فعالة في عمل الجمعيات الخيرية، استثارة الفقراء وتنظيم جهودهم للمشاركة في مطالبة صناع القرار بحقوقهم، وتنظيم لقاءات بين الفقراء والمسؤولين في المنطقة المستهدفة لطرح قضايا تلامس احتياجاتهم ، ويمكن تفسير هذه النتيجة ، بأنه لا يوجد تفاعل بين الجمعيات الخيرية والمسئولين وذلك لعدم استجابة بعضهم لمطالب الفئات الفقيرة والمهشمة ، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما جاءت به النظرية الايكولوجية ،حيث تعتبر أن جوهر التنظيم الاجتماعي (منظمات المجتمع المدني) هو الاعتماد المتبادل بين وحدات وأفراد المجتمع والتفاعل فيما بينهم .

ثانياً:- مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني:- ما الإستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر؟

تبين النتائج إن من أهم الإستراتيجيات التي تستخدمها الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر هي إستراتيجية التشبيك مع الحكومة، من خلال اهتمام الجمعية الخيرية بتقوية الصلات بالجهات الرسمية الحكومية لتوفير الدعم المادي لها، وتفسر الدراسة ذلك بأن التمويل من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة للجمعيات الخيرية ، ولذلك يتوقف حجم أنشطة الجمعية وتنوعها ومستواها، وأثر ذلك على المجتمع الذي تخدمه ، وإن قل فأنها تفشل في خدمة المجتمع الذي تحاول أن تخدمه. وفي المقابل كانت أدنى مؤشرات استخدام إستراتيجية التشبيك مع الحكومة، السعي للحصول على بيانات ومعلومات رسمية من الجهات الحكومية حول ظاهرة الفقر، وضعف التنسيق مع المؤسسات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا، وهذا مؤشر يدل على وجود ضعف في التنسيق ما بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهشمة ، وهذه النتيجة لا تعكس النظرة التي أوضحتها الدراسة الحالية في إطارها النظري من حيث أهمية التشبيك، حيث يساعد على تبادل البيانات والمعلومات بوسائل مختلفة الأمر الذي يساعد على توسيع آفاق عمل الجمعيات الخيرية. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أبو زيد ،2006) ، بأنه ثمة تعاون قائم بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم المعونات المالية، وتبادل المعلومات والخبرات، وتنفيذ المؤتمرات المشتركة ، ودراسة (Seizer Pamela,1999) ،والتي أكدت بأن للجمعيات الخيرية دوراً فاعلاً في التنسيق والتعاون مع الحكومة فيما يخص تبادل المعلومات وكذلك الخبرات والكفاءات . وفيما يخص إستراتيجية ممارسة القوة والضغط فقد كان أهم مؤشرات استخدامها، الدفاع عن حقوق الفقراء، وهذا يدل على محافظة الجمعيات الخيرية على الهدف الإنساني الذي أُنشئت من أجلة والذي ارتبط بدوافع دينية وإنسانية، وبالتالي من المتوقع أن تحافظ الجمعية على هذا الطابع، وتعمل على تدعيمه ، وفي المقابل كان أدنى مؤشرات استخدام إستراتيجية القوة والضغط ممارسة الضغط على النواب لإيصال مطالب الفقراء إلى المسؤولين ، وهذه النتيجة لا تعكس النظرة التي أوضحها المنظرون والأكاديميون، الذين تناولوا إستراتيجية الجمعيات الخيرية في إطار التشبيك " بناء القوة والضغط " عن طريق تشكيل جماعات تسعى لممارسة الضغط على المسؤولين وخاصة نواب المجلس البرلماني، حيث يعتبر الميدان الرئيسي لنشاط الجمعيات الخيرية وممارسة الضغط عليهم ومطالبتهم بتنفيذ وعودهم الانتخابية .واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مصطفى ،2005) ،التي أكدت بأن منظمات المجتمع المدني لا تجيد فن ممارسة الضغط والقوة . أما بالنسبة لإستراتيجية التشبيك مع الجمعيات المشابهة فقد كانت أهم مؤشراتها تنظيم الجمعية ندوات توعية عامة مع جمعيات أخرى مهتمة بقضية الفقر، ويعزى ذلك لحاجة الفئات الفقيرة لندوات توعية عامة ،تساعدهم على مواجهة الفقر وأثاره السلبية الواقعة عليهم .أما اقل المؤشرات ممارسة، تبادل البيانات والمعلومات بين الجمعية وجمعيات أخرى حول الاحتياجات الخاصة بالفئات المحتاجة، وتعاونها

فيما يتعلق بالموارد المالية عند الحاجة إليها، وهذه مشكلة كبيرة تقع فيها الجمعيات الخيرية في محافظة جرش ، فمواجهة مشكلة الفقر والحد منها، تتطلب تضافر الجهود الأهلية مع بعضها البعض حيث إن هذه الجهود الأهلية هي الوحيدة التي تلمس معاناة هؤلاء الفقراء وقلة حيلتهم ، فمفهوم التشبيك أصبح من أكثر المفاهيم انتشارا بين الجمعيات الخيرية في جميع الدول العربية والأجنبية، والتي ترتبط بتطوير أدائها في مجال التنمية ، وما زالت بعض الجمعيات في محافظة جرش لا تمت بصلة تعاون بينها وبين الجمعيات الأخرى .وهذا يتفق مع دراسة مصطفى (2005)، والتي أكدت بأن منظمات المجتمع المدني لا تجيد فن التشبيك ، وكذلك دراسة شتات والكفارنة (2010)، والتي خلصت بأنه يوجد ضعف في التنسيق بين الجمعيات الخيرية فيما بينهم ، وتختلف هذه النتيجة مع ما جاءت به النظرية الايكولوجية، التي تعتبر بأن المنظمة الأهلية لا يمكن أن تنمو دون التنسيق والتشارك مع البيئة المحيطة بها .

ثالثاً:- مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث: ما المعوقات التي تحد من أداء الجمعيات الخيرية لدورها في الحد من الفقر ؟

أظهرت النتائج بأن أكثر المعوقات التي تواجهها الجمعيات الخيرية في محافظة جرش هي المعوقات التشريعية، خلال فرض قيود قانونية على الجهات الأجنبية المانحة ، ونقص التشريعات التي تحدد مصادر تمويل الجمعية ، وكذلك تعارض القانون الحالي للجمعيات مع المتغيرات الحالية ، وفي المرتبة الثانية فقد جاءت المعوقات التمويلية المتمثلة في قلة التبرعات، وتليها قلة الموارد التمويلية ،وقلة الدعم الحكومي للجمعيات الخيرية في محافظة جرش، وهذا يفسر نظرة الشك والريبة من أعمال الجمعيات الخيرية في محافظة جرش،وهذه المؤشرات تعكس واقع الجمعيات الخيرية في محافظة جرش حيث تعاني العديد من المعوقات والمشاكل التمويلية التي تقف عائقاً دون تحقيق الجمعيات الخيرية لأهدافها ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد مؤيد ، 2000)، والتي أشارت بأن الجمعيات الخيرية تعاني من نقص في التمويل ، وتتفق أيضاً مع دراسة (البراري ،2005) ،والتي أشارت أن أهم المعوقات التي تواجهها الجمعيات الخيرية صعوبة توفير التمويل لبرامجها ومشاريعها في الأردن ، وكذلك دراسة (شهاب ،2013)، والتي أشارت بأن الجمعيات الخيرية تعاني من ضعف في التمويل، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت المعوقات المجتمعية المتمثلة في تقصير وسائل الأعلام تجاه التوعية بأعمال الجمعيات الخيرية ونقص الراغبين في العمل الخيري، وقلة الوعي بأهمية العمل الخيري ، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به النظرية الإيكولوجية ، حيث تعتبر أن هناك صعوبات مجتمعية بيئية تواجه المنظمة عند اتصالها بالبيئة المحيطة لها، وفيما يخص المرتبة الرابعة فقد جاءت المعوقات الإدارية المتمثلة في ضعف التنسيق بين المؤسسات الأخرى ،وتليها تعقيد إجراءات الحصول على المساعدات

رابعاً:- مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع :هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى المعوقات في الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس؟

أظهرت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوقات التي تواجهها الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس ، وهذا مؤشر يدل على نمطية عمل الجمعيات الخيرية في محافظة جرش ، وعدم قدرتها في البحث عن فرص حقيقية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها ، حيث لا يعود لسنة تأسيس الجمعيات الخيرية أي تأثير في مستوى المعوقات التي تعاني منها ،سواء أكانت معوقات إدارية أم

مالية أم مجتمعية أم تشريعية . واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Nadangwa,2006) ، والتي خلصت إلى وجود فروق في مستوى المعوقات التي تواجهها الجمعيات الخيرية يعزى لمتغير سنة التأسيس ، حيث كانت الجمعيات القديمة هي الأقدر على التعامل مع المشاكل والمعوقات التي تواجهها .

توصيات الدراسة:

بعد الإطلاع على نتائج الدراسة ، توصلت الباحثة إلى التوصيات المقترحة التالية :

- ربط الجمعيات الخيرية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة، توثق تفاصيل الفئات المستهدفة، وترصد أهم احتياجاتهم وفي مقدمتهم الفئات الفقيرة والمهمشة.
- ضرورة اهتمام الجمعيات الخيرية على توفير الدعم المادي للأنشطة المتنوعة الخاصة بها من خلال البحث عن مصادر تمويل داخلية وخارجية .
- ضرورة التشبيك وهو على مستويين : الأول: التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية .
  الثاني : بين الجمعيات الخيرية بعضها البعض على المستويين المحلي والدولي .
- نشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع المحلي
- بناء قدرات العاملين في الجمعيات الخيرية، وخصوصاً أعضاء الهيئات الإدارية من خلال دورات تدريبية وتأهيلية ،بحيث تصبح هذه الجمعيات احترافية في أدائها لمهماتها ووظائفها.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت (2007)، ***إدارة منظمات المجتمع المدني***، (ط1)، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر.

أبو زيد، صافيناز محمد (2006)، ***إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للفقراء***، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حلوان، مصر.

البراري، سعود داوود (2005)، ***المنظمات غير الحكومية (الدولية والإقليمية) وأدوارها في الأردن***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، عمان، الأردن.

بركات، وجدي محمد (2005)، ***تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر***، **المؤتمر العلمي للخدمة الاجتماعية وقضايا الإصلاح** في المجتمع العربي المعاصر، المؤتمر الثامن عشر، جامعة حلوان، مصر، ص40-44.

بركات، وجدي محمد (2008)، ***إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة***، **مجلة الطفولة** ، العدد التاسع، ص39-40.

البكوش، الطيب (2000)، ***الفقر وحقوق الإنسان***، (ط1)، القاهرة: المعهد العربي لحقوق الإنسان.

جرادات، محمد مصطفى (1999)، ***الفقر والتنمية***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الحديد، مناور والخطيب حازم (1995)، ***دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن***، **مجلة إربد للبحوث والدراسات**، المجلد (2)، العدد 7، ص150–170.

الحنيطي، وآخرون (2004)، ***تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر***، المجلس الأعلى للعلوم الاجتماعية، عمان.

الحوراني، هاني (2001)، ***دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن***، ط (1)، عمان: دار سندبان للنشر.

الخصاونة، محمد وآخرون (1998)، ***الفقر والبطالة في الأردن***، (ط1)، عمان: الجمعية العلمية الملكية.

دائرة الإحصاءات العامة (2011)، ***حالة البطالة في الأردن*** /**2010**، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة (2013)، ***تقرير تقييم الفقر في الأردن***، عمان، الأردن.

دراغمة، نجلاء (2010)، ***دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة نابلس، وآفاق تعزيزها***، رسالة ماجستير(غير منشورة)، القدس، فلسطين.

السروجي، طلعت مصطفى (2001)، ***المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية***، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر**، المجلد الأول، جامعة حلوان، مصر، ص 253–260.

سعد الدين، إبراهيم (2000)، ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي***، (ط1)، القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع.

سليمان، يعقوب وآخرون (1997)، محاور المؤتمر الوطني للعمل الاجتماعي الأردني: واقع وتطلعات، ***دور المنظمات غير الحكومية الاردنية العاملة بالحقل الاجتماعي في معالجة القضايا الاجتماعية وفق الأولويات***، المجلد الأول، عمان، ص 54–80.

شتات، جلال والكفارنة، وفاء (2010)، ***الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية***، **ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة**، المجلد الأول، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الشخاترة، حسين وآخرون (2000)، ***البطالة والفقر: واقع وتحديات***، (ط1)، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.

شهاب، عبد الرحيم (2013)، ***دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، فلسطين.

عبد السلام، مصطفى (2008)، ***دور الجمعيات الخيرية الاسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح لإنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي***، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، 20(2)، ص 50–90.

عثمان، سامية (2008)، ***المشاركة الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تقييمية لرؤية لقائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها في محافظة اربد***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، عمان: الأردن.

العروان، ماجد (2013)، ***دور جمعية البر الخيرية في مواجهة الفقر في المجتمع السعودي: دراسة من وجهة نظر المستفيدين من برامج جمعية البر الخيرية في غرب مدينة الرياض***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

علمي، أحمد حلمي (2002)، ***ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني للجمعيات التنموية***، وزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية، المجلد الأول، بوزريقة، المملكة المغربية، ص 15–18.

الفاعوري، رفعت (1997)، ***الجمعيات الخيرية في محافظة إربد: واقع وطموحات***، **مجلة أبحاث اليرموك** "**سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**"، 13(3) ، ص31–48.

قانون الجمعيات الخيرية المادة رقم (3) لسنة 2008.

قنديل، أماني (2005)، ***دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، دراسة عن واقع وملامح الجمعيات الأهلية***، لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، القاهرة، مصر.

قنديل، أماني، (2004)، ***تطوير مؤسسات المجتمع المدني***، (ط1)، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

لطفي، طلعت (2004)، ***العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة***، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ص 13–140.

مركز الأردن الجديد للدراسات (2008)، ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن: نحو مزيد من الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني***، عمان، الأردن.

مركز الأردن الجديد للدراسات (2010)، ***دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن/التقرير الوطني التحليلي 2010***، عمان، الأردن.

مركز خدمات المنظمات غير الحكومية (2002)، ***التشبيك والتحالف في العمل الأهلي***، منشورات غير دورية، القاهرة، مصر.

مديرية التنمية الاجتماعية جرش (2015)، ***بيانات الجمعيات الخيرية /جرش***، بيانات رسمية غير منشورة، جرش، الأردن.

مصطفي، حسن (2005)، ***منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر***، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حلوان، مصر.

مؤيد، محمد مطيع (2000)، ***الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية*: دراسة ميدانية في مدينة دمشق**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، دمشق، سوريا.

نخلة، خليل (1999)، ***مؤسساتنا الأهلية ودورها في فلسطين–نحو تنمية مجتمعية***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013)، ***برنامج عمل الحكومة (2013–2016)***، عمان، الأردن.

وزارة التنمية الاجتماعية (2008)، ***قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2008***، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Al-Kafawin, Mahomoud) 2002), **the Relationship between Non-Governmental Organization and the Government in Jordan: Cooperation or Cooptation,** School of Social Science and International Development, Unpublished Doctoral, Dissertation University of Wales, Swansea.

Anderson Donald, M.A. (1999), **The Assembly a tool for transforming communities Schumacher society Great Barrington,** Unpublished Doctoral Dissertation, University of Central Florida, Orlando.

Barrett G. & Ditzel M. (2002), **Community Civil Society and Intervening Institution in Rural Chile,** Researching Society and Culture, Sixth edition, London, Saga Publication.

Howell, J. (2000), Making Civil Society from the Outside, **The European Journal of Development Research**, Vol.12, No.1.

James S, and Zanden (1990), the Social Experience, (1st ed.), New York: McGraw-Hill Publishing.

Ndangwa, N. (2006), **Civil Society and Poverty Reduction In South Africa,** Foundation Maison des Science de L' Homme, 55(1), p. 166.

Stephen, D. (1990), Planning and Coordination of Social services in Multi organizational context, **social services Review**, Vol. (50), p. 117.

Seizure, P. (1999), **The Real of NGOS in Global Social Welfare Policy Making,** Influencing International Processes, Vol. 46, No. 1.

Widjaja (2009), Microcredit Not For the Poor, **Journal of American History,** 60(1), 80-151.